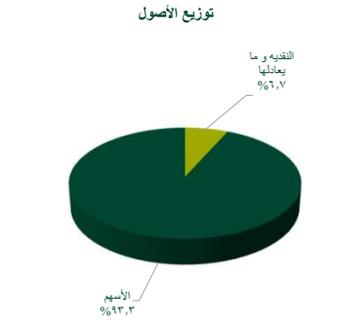
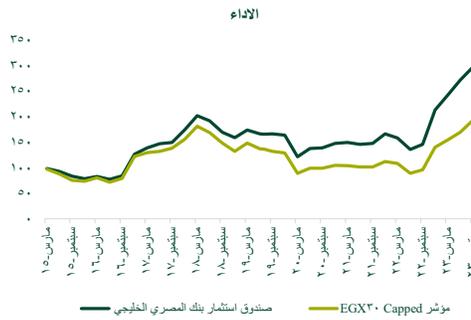


محفظة الصندوق

اداء الصندوق

الفترة	الاداء
الربع الثالث ٢٠٢٢	٩,٣%
العائد منذ بداية العام	٢٩,١%
٢٠٢٢	٢٨,٣%
٢٠٢١	١٢,٨%
منذ ٥ سنوات	٧٤,٩%
منذ التأسيس	١٠٢٥,٤%



التقرير الربع سنوي

الربع الثالث ٢٠٢٣

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزنة و سندات الخزنة وسندات الشركات و سندات التوريق و الودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	مايو-١٩٩٧
سعر الوثيقة ج.م	٤٨١,٩٥ ج.م
إجمالي التوزيعات من التأسيس	٢٣٣,٤٠ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGULBI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٧

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك المصري الخليجي	
تليفون	١٩٣٤٢
فاكس	+٢٠٢٠٣٧٦١٦٨٤٨
العنوان الالكتروني	http://www.eg-bank.com/

تحليل السوق

أسواق المال العالمية

شهدت أسواق المال العالمية حركة تصحيحية خلال الربع الثالث من ٢٠٢٢ حيث انخفض مؤشر S&P500 ومؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ ٣.٦% و ٣.٨% على التوالي مما أدى إلى انخفاض في الأرباح منذ بداية العام إلى ١١.٧% و ٩.٦%. نعتقد أن هذه الحركة التصحيحية طبيعية في ظل الأداء الجيد للأسواق خلال النصف الأول من ٢٠٢٢ في حين أن المؤشرات الاقتصادية المستقبلية المتوقعة تؤكد وجود تباطؤ اقتصادي.

ارتفعت الأرباح في النصف الأول من العام نظراً لانتعاش المستثمرين أن السيولة المتدفقة للبنك الفيدرالي الأمريكي قد قاربت من الانتهاء وان السيولة الفعالة متشككة لتسجل سيولة توسعة خلال الربع الأول من ٢٠٢٤. بدأت الحركة التصحيحية عندما مع البنك الفيدرالي انه لن يخفض أسعار الفائدة رغم تراجع مستويات التضخم في ظل قوة السوق الصل والأداء القوي للاقتصاد الأمريكي وبناء عليه منطقت مستويات الفائدة مرتفعة لفترة أطول من التوقعات المبينة.

وفقاً لآخر إحصائيات مطبوعة فقد ٨٠% من المواطنين الأمريكيين الجزء الأكبر من مدخراتهم حيث إجمالي وديائع الأفراد في البنوك في مستويات أقل من قبل جائحة كورونا في مارس ٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك يتراجع الاقتصاد العالمي حالياً حيث انخفضت قيمة المعاملات التجارية العالمية بالدولار الأمريكي بنسبة ١٠% عن العام السابق. وبناء عليه نتوقع أن يشهد الاقتصاد الأمريكي تباطؤ في نسب النمو خلال الفترة القادمة ولكن هذا التباطؤ سيستحق خلال عدة شهور وحينها فقط وعندما تظهر المؤشرات الاقتصادية الضعيفة سيبدأ البنك الفيدرالي في تغيير سياسته النقدية من تشفية إلى توسعية.

الأسواق الناشئة

تحرك مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة في نفس اتجاه الأسواق العالمية حيث انخفض بـ ٣.٧% في الربع الثالث من ٢٠٢٢ و هو ما محى الأرباح المحققة في النصف الأول من العام وهو ما جعل المؤشر ينخفض بـ ٠.٤% منذ بداية العام. تركزت الأسواق الناشئة بأداء السوق الصيني حيث يمثل ٣١% من حجم المؤشر وقد انخفض بـ ٣.٠% خلال الربع الثالث من العام و بـ ٩.٣% منذ بداية العام.

من الملاحظ أن الاقتصاد الصيني يواجه ضغوط شديدة وأن حزمة المحفزات المروحة من الحكومة جاءت أقل من التوقعات بالإضافة إلى أن نسب ثقة المستهلكين ما زالت أقل من مستوياتها قبل جائحة كورونا. هذا وتعمل الحكومة على خفض مستوى الدين العام وهو ما سيحد من ضخ استثمارات جديدة تقلل من نسب النمو المستقبلية. ومن الجدير بالذكر أن أداء الاقتصاد الصيني له تأثير كبير على معدلات نمو الاقتصاد العالمي في ظل أن الصين تعتبر من الركائز الأساسية لنمو الاقتصاد العالمي.

يتداول السوق الصيني حالياً على مضاعف ربحية يقدر بـ ٨.٧ مرة وهو ما يعد أقل بـ ٤.٢% من المتوسط التاريخي للسوق الصيني المقدر بـ ١٥٠ مرة في حين يتداول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على مضاعف ربحية يقدر بـ ١٠.٣ مرة وهو ما يعد أقل بـ ٢.٧% من المتوسط التاريخي المقدر بـ ١٤.١ مرة.

نعتقد أن السوق الصيني والأسواق الناشئة ستداول في تحرك عرضي في ظل التقييمات المنخفضة الحالية مع التوقع بعمليات من الممكن أن يؤدي إلى اختراق الأسواق لأعلى عندما يبدأ البنك الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة أو تقوم الحكومة الصينية بزيادة حجم الإنفاق مع إعطاء حزمة حوافز اقتصادية لزيادة نسب النمو المستقبلية.

سوق الأسهم المصري

تحرك السوق المصري في اتجاه مغاير للأسواق العالمية حيث ارتفع بـ ٤.٢% في الربع الثالث من ٢٠٢٢ مما أدى إلى ارتفاع قيمة المؤشر بـ ٣٨.٢% منذ بداية العام ولكن لو وضعنا في الاعتبار انخفاض قيمة الجنيه بـ ٢٠% خلال الربع الأول من العام، نجد أن السوق قد ارتفع بـ ١٠.٧% فقط بالدولار الأمريكي.

من الملاحظ أن الأرباح التشغيلية للشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت بـ ٤٠.١% في النصف الأول من ٢٠٢٢ في حين أن إجمالي الأرباح إذا ما تم حساب الدخل من الفوائد والعملية الأجنبية قد ارتفعت بـ ٥٧.١%. بناء عليه نجد أن نسب نمو أرباح الشركات تفوق متوسط ارتفاع المؤشر وهو ما يعكس تخوف المستثمرين من ارتفاع مستوى الدين الخارجي وتأثير ذلك على سعر الصرف.

يتداول السوق المصري حالياً تداول على مضاعف ربحية يقدر بـ ٦.٣ مرة وهو أقل بحدود ٣.٤% من المتوسط التاريخي المقدر بـ ٩.٦ مرة. وبناء عليه نعتقد أن تطبيق نظام صرف مرن والمضي في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتوسع في تعظيم دور القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع السوق المصري مع الأسواق الناشئة ومعارته للتداول على مستوياته التاريخية. لكن يجب الوضع في الاعتبار أن العديد من المستثمرين المحليين يتعاملوا حالياً مع السوق على أنه نوع من التحوط ضد كذب سعر الصرف وضعف قيمة الجنيه المصري وهو ما سيدعم السوق في ظل توقعاتنا بنمو الأرباح المستقبلية.